

## النشرة الإخبارية الأسبوعية

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية  
Ministry of Planning and Economic  
Development



الخميس ٦ يناير ٢٠٢١

الإصدار الشهري الخامس والعشرون، العدد ١

### أولاً: التقارير الدولية

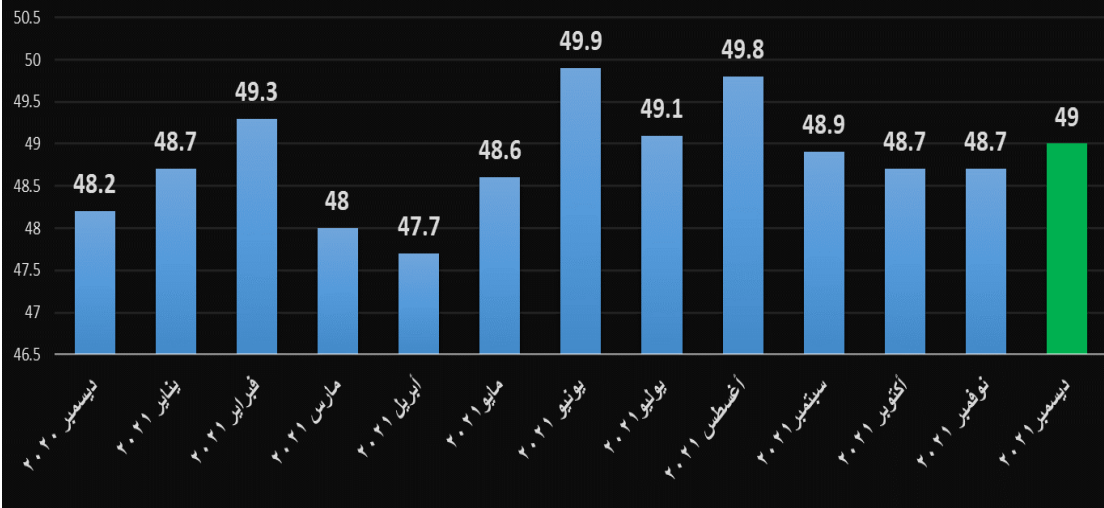
في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

#### ● مؤشر مديري المشتريات في مصر يسجل أعلى مستوياته في ٤ أشهر<sup>١</sup>

- ارتفع مؤشر مديري المشتريات الرئيسي PMI الخاص بمصر التابع لمجموعة IHS Markit والمتعلق بالقطاع الخاص غير النفطي من ٤٨,٧ نقطة في نوفمبر ٢٠٢١ إلى ٤٩ نقطة في ديسمبر، مسجلاً أعلى مستوياته في ٤ أشهر.
- وارتفع المؤشر الفرعي للإنتاج خلال شهر ديسمبر إلى ٤٨,٢ زيادةً من ٤٧,٧ نقطة وكذلك، مؤشر الطلبات الجديدة الذي تعدي المستوي المحايد ليسجل ٥٤,٩ زيادةً من مستوي ٥٠,٧، حيث ساهم تحسن النشاط السياحي في دعم الأعمال الجديدة، فضلاً عن الارتفاع الحاد في طلبات التصدير الذي يعد الأعلى منذ شهر فبراير ٢٠٢١، إذ زاد مؤشر طلبات التصدير بنسبة ٨,٥% ليلعب حوالي ٥٥ نقطة بعد أن كان ٥٠,٧ في شهر نوفمبر.
- ويوضح الرسم البياني، مؤشر مديري المشتريات الخاص بمصر من شهر ديسمبر ٢٠٢٠ إلى ديسمبر ٢٠٢١:

#### تطور مؤشر مديري المشتريات من ديسمبر ٢٠٢٠ إلى ديسمبر ٢٠٢١



- من ناحية أخرى، أشارت مؤسسة HIS Markit إلى ضعف طلب العملاء الذي ارتبط جزئياً بارتفاع أسعار البيع. وازداد تأخر مواعيد تسليم الموردين للشهر الثاني علي التوالي في شهر ديسمبر نتيجة معوقات الشحن العالمية واضطراب سلاسل الإمداد تزامناً مع انتشار المتحور الجديد لوباء فيروس كورونا (أوميكرون) واتجاه بعض الدول في فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية لتجفيف الانتشار.
- وسجل مؤشر التوظيف حوالي ٤٩,٥ في شهر ديسمبر ارتفاعاً من ٤٨,٥ في شهر نوفمبر، حيث أشارت الشركات إلى أن انخفاض المبيعات والارتفاع الطفيف نسبياً في الأعمال المتراكمة قد قوض من زيادة نشاط التوظيف بمعدل أعلى من المتوقع.
- ويرتبط انتعاش سوق العمل المصري بصورة مباشرة بتحسّن ظروف السوق المصري وازدياد الطلب المحلي. الأمر الذي ينبه بأهمية وضرورة ما تقوم به الدولة من تنمية شاملة على مستوى الجمهورية مع التركيز على

#### Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

<sup>1</sup> <https://www.markiteconomics.com/Public/Home/PressRelease/90b013e2c5ab417a9007d40dcc770d08>

تنمية الصعيد المصري وتحفيز إنتاجية المحافظات بالإضافة إلى تشجيع الحرف اليدوية من جانب ودفع عجلة الإنتاج المحلي والصادرات المصرية من جانب آخر عن طريق مشروعات التعمير والبنية التحتية الضخمة أو إنشاء المصانع وإجراءات تطوير جودة الصناعة بالتزامن مع الحفاظ على صحة المواطنين وذلك لضمان استدامة مستويات الدخل خلال الأزمة وتخفيف حدة الآثار السلبية على الأسر المصرية.

### ● مصر تركيب موجة التعافي مع تجاوز الاقتصاد العالمي ١٠٠ تريليون دولار في ٢٠٢٢.

- أشار مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال العالمي، إلى أن من المنتظر أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي العالمي مستوى قياسيا قدره ١٠٠ تريليون دولار في عام ٢٠٢٢، وسط توقعات بأن يسجل الاقتصاد العالمي نموا قدره ٤,٢% هذا العام.
- وأوضح المركز أن التعافي الأسرع من المتوقع من الجائحة سيعمل على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وكان مركز الأبحاث قد توقع في السابق أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٤,٤% في عام ٢٠٢١، لكن التراجع لم يتجاوز ٣,٢%.
- وأضاف أن من الضروري أن تجد حكومات العالم طرقا للتعامل مع التضخم، وإلا فإننا "مقبلون على مرحلة الركود في عام ٢٠٢٣ أو ٢٠٢٤"، ويفرض استمرار الظروف على ما هي عليه، من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تقل عن ١% في عام ٢٠٢٣، قبل أن يتعافى بشكل طفيف في ٢٠٢٤ إلى ٢%. وارتفع معدل التضخم بشكل كبير هذا العام بسبب نقص السلع الأولية والسلع الجاهزة ومساحات الشحن والوقود الأحفوري، مما أدى إلى ما يسميه المحللون الآن "التضخم المستمر". تضخم الأجور أسهم كذلك في الأزمة، وسط ما يسمى بـ "موجة الاستقالات الكبرى" التي حدثت بالتزامن مع نقص العمالة.
- وأوضح أيضاً أن ضبط الأوضاع المالية يمكن أن يخفف التضخم، لكن النقشف النقدي ضروري أيضاً، خاصة أن مركز الأبحاث يقدر وجود فائض نقدي عالمي يتراوح بين ١٥ و ٢٠%. ستحتاج البنوك المركزية إلى تقليل التوسع النقدي ورفع أسعار الفائدة، إلى جوار بعض الإجراءات النقدية الأخرى التي تستهدف التضخم خلال الفترة القادمة. ويتوقع المركز أن تنخفض أسعار الأصول بنحو ١٠-١٥% هذا العام، مما قد يساعد على تجنب التباطؤ في الاقتصاد العالمي المدفوع بالتضخم، دون الحاجة للجوء إلى تدابير نقشف شديدة، وتقود الولايات المتحدة هذا الاتجاه، مع إعلان الاحتياطي الفيدرالي اعتماده إجراء ثلاث زيادات في أسعار الفائدة خلال ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن تتبعها الصين قريباً، كما ألمح البنك المركزي الأوروبي أنه قد يحذو حذوها في عام ٢٠٢٣. ويرجح التقرير أن تتعرض الأسواق الناشئة للضرر على طول الطريق، مما يفاقم التحذيرات التي أطلقتها العديد من المؤسسات مثل ستاندرد أند بورز.

- يتوقع مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال أن تحتل مصر المرتبة ٣٣ من بين ١٩١ دولة عام ٢٠٢٢، بإجمالي ناتج محلي يبلغ ٤,٣٤ تريليون جنيه، ويعتمد التوقع على كل العوامل، من توفر التكنولوجيا والطاقة والمخاطر البيئية، وتوقع التقرير أن تصعد مصر إلى المرتبة ٣٢ في عام ٢٠٢٦، قبل أن تتراجع إلى ٣٦ في ٢٠٣١، و ٣٨ في ٢٠٣٦، وأضاف: "نتوقع تسارع المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٤% في المتوسط بين عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٦، قبل أن يتباطأ إلى متوسط ٤,٢% سنوياً بين ٢٠٢٧ و ٢٠٣٦".

### ● صندوق النقد الدولي، الدين العالمي يسجل مستوى قياسيا قدره ٢٢٦ تريليون دولار<sup>٢</sup>.

- أشار صندوق النقد الدولي، إلى أن في عام ٢٠٢٠، ارتفع الدين العالمي في أكبر طفرة خلال عام واحد منذ الحرب العالمية الثانية، حيث وصل الدين العالمي إلى ٢٢٦ تريليون دولار عندما ضربت العالم أزمة صحية عالمية وحالة من الركود العميق. وكان الدين مرتفعاً بالفعل في الفترة السابقة على الأزمة، غير أن الحكومات يتوجب عليها الآن خوض غمار عالم يتسم بمستويات قياسية من الدين العالمي العام والخاص، وسلالات متحورة جديدة من الفيروس، وصعود متواصل في التضخم، ففي عام ٢٠٢٠، ارتفع الدين العالمي بمقدار ٢٨ نقطة مئوية إلى ٢٥٦% من إجمالي الناتج المحلي.
- وأوضح صندوق النقد الدولي، أن كانت زيادة الدين مذهلة في الاقتصادات المتقدمة، حيث ارتفع الدين العام من نحو ٧٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ إلى ١٢٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠. ومن ناحية أخرى، ارتفع الدين الخاص بوتيرة أكثر اعتدالاً من ١٦٤% إلى ١٧٨% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ذاتها.

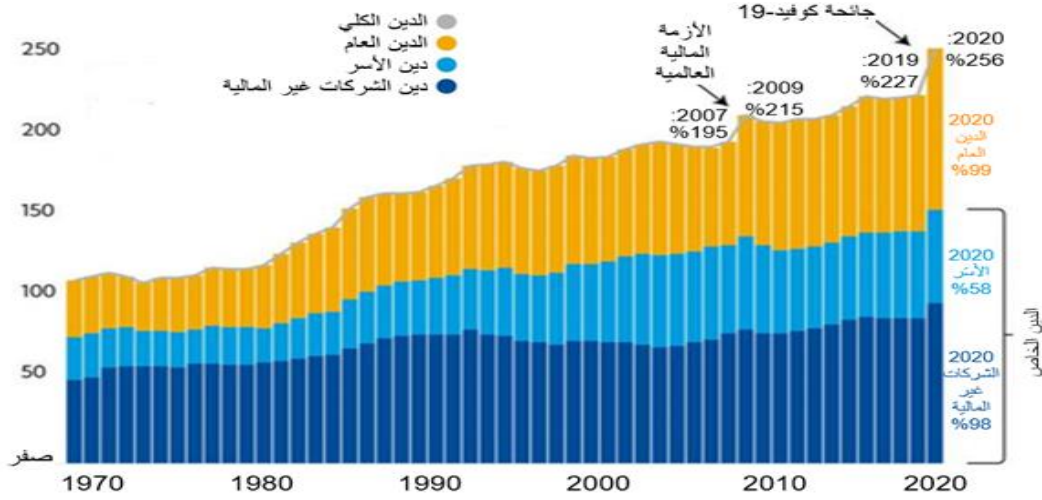
<sup>2</sup> <https://enterprise.press/ar/stories/2022/01/02/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A8-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7/>

<sup>3</sup> <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/12/15/blog-global-debt-reaches-a-record-226-trillion>

ويوضح الرسم البياني، الارتفاعات التاريخية في الدين العالمي في عام ٢٠٢٠:

### ارتفاعات تاريخية

في عام 2020، شهد الدين العالمي أكبر طفرة منذ خمسين عاما.  
(الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الدين العالمي وحسابات خبراء الصندوق.  
ملحوظة: النسب المقدرة للدين العالمي من إجمالي الناتج المحلي مرجحة بوزن إجمالي الناتج المحلي في كل بلد بالدولار الأمريكي.

IMF

وأضاف الصندوق أن يمثل الدين العام الآن قرابة ٤٠% من مجموع الدين العالمي، وهي أكبر نسبة منذ أواسط الستينات. ويُعزى الجانب الأكبر من تراكم الدين العام منذ عام ٢٠٠٧ إلى أزمتين اقتصاديتين رئيسيتين كان على الحكومات أن تواجههما – الأولى هي الأزمة المالية العالمية ثم جائحة كوفيد-١٩.

وأوضح الصندوق أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين البلدان فيما يخص ديناميكيات الدين. فقد ساهمت ديون الاقتصادات المتقدمة والصين بأكثر من ٩٠% من حجم طفرة الدين البالغة ٢٨ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠. وتمكنت هذه البلدان من التوسع في الدين العام والخاص أثناء الجائحة بفضل انخفاض أسعار الفائدة، وإجراءات البنوك المركزية (بما في ذلك عمليات شراء كبيرة للدين الحكومي)، والتطور الكبير لأسواقها المالية. أما معظم الاقتصادات النامية فهي تقف على الجانب الآخر من الفجوة التمويلية، حيث تواجه فرصاً محدودة للحصول على التمويل وغالباً بأسعار فائدة أعلى، وإذا نظرنا إلى الاتجاهات الكلية، سنرى تطورين بارزين:

(١) في الاقتصادات المتقدمة، سجلت عجوزات مالية العامة ارتفاعات حادة مع انهيار الإيرادات من جراء الركود، وتطبيق البلدان تدابير مالية كاسحة في مواجهة انتشار كوفيد-١٩. وارتفع الدين العام بمقدار ١٩ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠، وهي زيادة كالتى شوهدت أثناء الأزمة المالية العالمية على مدار العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. غير أن الدين الخاص قفز بمقدار ١٤ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠، أي ما يربو على ضعف النسبة المسجلة أثناء الأزمة المالية العالمية، مما يعكس الطبيعة المختلفة للأزمتين. وأثناء الجائحة، دعمت الحكومات والبنوك المركزية زيادة الإقراض من جانب القطاع الخاص للمساهمة في حماية الأرواح والأرزاق. أما أثناء الأزمة المالية العالمية، فقد كان التحدي هو احتواء الضرر الناجم عن فرط الاعتماد على الرفع المالي في القطاع الخاص.

(٢) وفي الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل، كانت قيود التمويل أشد بدرجة كبيرة، ولكن مع تفاوتات واسعة بين البلدان. فقد مثلت ديون الصين وحدها ٢٦% من حجم طفرة الدين على مستوى العالم. أما الأسواق الصاعدة (باستثناء الصين) والبلدان منخفضة الدخل فقد مثلت ديونها نسبة صغيرة من الارتفاع في الدين العالمي، أي حوالي ١-٢ تريليون دولار، فيما يرجع أساساً إلى ارتفاع الدين العام، ومع ذلك، يواجه كل من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل أيضاً نسب دين مرتفعة من جراء الهبوط الكبير في إجمالي الناتج المحلي الاسمي في عام ٢٠٢٠. فقد بلغ الدين العام في الأسواق الصاعدة مستويات قياسية، بينما ارتفع في البلدان منخفضة الدخل إلى مستويات غير مسبوقه منذ أوائل الألفينات، حين كانت بلدان كثيرة تستفيد من مبادرات تخفيف الديون.

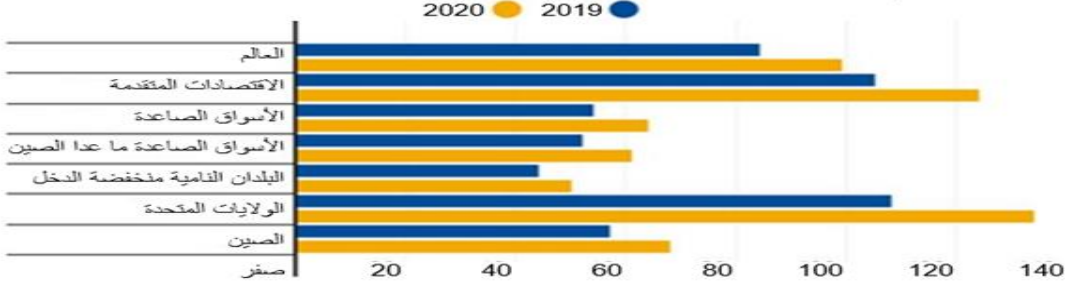
- ويوضح الرسم البياني، ارتفاع الدين العام حول العالم في عام ٢٠٢٠، ومقارنته بالتغيرات التي حدثت أثناء الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩:

### الآن مقارنة بالسابق

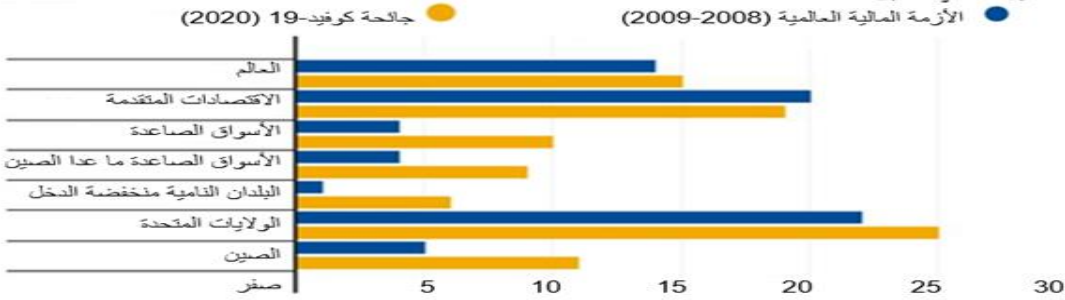
سجل الدين العام ارتفاعا حادا حول العالم في عام 2020، وكان نموه في بعض المناطق أسرع مما كان عليه أثناء الأزمة المالية العالمية.

(% من إجمالي الناتج المحلي)

رصيد الدين العام



التغيرات في الدين



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الدين العالمي وحسابات خبراء الصندوق.

## IMF

- وأشار صندوق النقد الدولي، أن مع ارتفاع أسعار الفائدة، ستحتاج سياسة المالية العامة إلى التكيف، وخاصة في البلدان التي تعاني من مواطن ضعف أكبر فيما يتعلق بالديون، وكما يوضح التاريخ، فإن دعم المالية العامة تقل فعاليته حين تستجيب أسعار الفائدة – أي أن ارتفاع الإنفاق (أو انخفاض الضرائب) سيكون أقل تأثيراً على النشاط الاقتصادي وتوظيف العمالة ويمكن أن يُشعل الضغوط التضخمية، ومن المرجح أن تتكثف الشواغل المتعلقة ببقاء الدين في حدود مستدامة.
- ونظراً للأفاق المشوبة بعدم اليقين ومواطن الضعف المتزايدة، فمن الضروري تحقيق التوازن الملائم بين مرونة السياسات وسرعة التكيف مع الظروف المتغيرة والالتزام بخطط مالية موثوقة ومستدامة على المدى المتوسط. وهذه لاستراتيجية من شأنها الحد من مواطن التعرض لمخاطر الديون وتيسير عمل البنوك المركزية لاحتواء التضخم، وسيكون للدعم المالي الموجه دور حيوي في حماية محدودتي الدخل.

## ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

### • الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تستهدف أن تكون الخطة متوسطة المدى للتنمية ٢٠٢٢-٢٠٢٦ "خطة خضراء"؛

- أشارت الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى أن هناك مجموعة من القضايا الرئيسية التي لا بد أن تكون واضحة في وضع هذه الخطة، وأولها الاتساق الكامل مع قانون التخطيط الجديد، وأنها خطة خضراء أي تراعي كل الأبعاد البيئية في وضع مستهدفاتها وتحقق أعلى درجات الحفاظ على البيئة ومكافحة التغيرات المناخية وتدعم الاقتصاد الأخضر، موضحة أن الخطة تستهدف وصول نسبة المشروعات الخضراء إلى ٥٠% في ٢٠٢٥/٢٤ كما أنها تمنح القطاع الخاص دوراً واسعاً بداية من المشاركة في وضع الخطة مروراً بالمشاركة في التنفيذ، وكذلك تراعي التأثيرات الإيجابية للمشروع القومي لتنمية الريف المصري "حياة كريمة" في كل مستهدفاتها والأبعاد التي تم تضمينها في النسخة المحدثة من رؤية مصر ٢٠٣٠.
- أشارت إلى ضرورة القيام بمجموعة من الحوارات المجتمعية مع كافة قطاعات المجتمع المصري وفئاته العمرية وخصوصاً القطاع الخاص في إطار تعديل قانون المشاركة مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني بكافة أطيافه، وأصحاب الخبرات والخبراء والشباب، كما أن الخطة يجب أن تستهدف مشاركة ممثلي البرلمان في الحوارات المجتمعية المسبقة وليس فقط مراجعة الخطة واعتمادها، بالإضافة إلى ضرورة عقد اللقاءات المختلفة مع سكرتيري عموم المحافظين، والسادة المحافظين ونوابهم، موضحة أن خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى هي خطة تشاركية.
- وأشارت أيضاً إلى خطة الإصلاحات الهيكلية؛ وخطة تنمية الأسرة المصرية، وجهود إدماج القطاع غير الرسمي، وزيادة حجم الناتج وانعكاساته، وتحديث رؤية مصر ٢٠٣٠، ونتائج تقرير التنمية البشرية، وغيرها من الملفات المهمة التي لها انعكاسات واضحة على الخطة القادمة.
- وفيما يتعلق بالمُعطيات الأساسية للخطة، أوضحت الدكتورة /هالة السعيد أن بناء الإنسان المصري وتحسين جودة حياة المواطن هما الغاية الأساسية وراء كافة الجهود الإنمائية، وأن إتاحة الفرص وتمكينها على نحو متكافئ بين كافة أطياف المجتمع والأقاليم هو السبيل الفاعل لتعزيز المواطنة وتحقيق التماسك الاجتماعي، ومعالجة التفاوتات البيئية في مستويات الدخل والثروات.

### • الصادرات المصرية تسجل مستويات قياسية جديدة خلال ٢٠٢١.

- أشار الأستاذ الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، إلى أن ارتفعت الصادرات المصرية إلى مستوى قياسي بلغ ٣١ مليار دولار في عام ٢٠٢١، ويعزو هذا النمو إلى الجهود المبذولة من جانب الحكومة لدعم المصدرين من خلال زيادة المساندة التصديرية وتسديد المستحقات المتأخرة، وتعد هذه زيادة كبيرة مقارنة بـ ٢٠٢٠، والذي بلغت فيه قيمة الصادرات ٢٥ مليار دولار، وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي المصري. ووفقاً لبيانات ميزان المدفوعات، بلغت قيمة الصادرات خلال النصف الأول من ٢٠٢١ ١٥,٨ مليار دولار.

### • مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، يرصد توقعات وكالة "فيتش سوليوشنز" حول نمو الإنفاق على الغذاء بمصر<sup>٤</sup>.

- أشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، إلى أن قد توقعت وكالة "فيتش سوليوشنز" أن يظل معدل النمو في الإنفاق على الغذاء (بالعملة المحلية) قوياً ولكنه يتباطأ قليلاً ليصل إلى ٩,٥% في عام ٢٠٢٢، منخفضاً من ١١,٣% في عام ٢٠٢١ و ١٢,٠% في عام ٢٠٢٠، وتوقعت الوكالة أن يشكل الإنفاق على مجموعة الخبز والأرز والحبوب ومجموعة اللحوم والدواجن نحو ٥٢% من إجمالي الإنفاق في سوق الغذاء المصري خلال عام ٢٠٢٢.
- وأشارت أن على المدى المتوسط، من المتوقع أن يرتفع الإنفاق على الغذاء خلال الفترة (٢٠٢٢ - ٢٠٢٥) بمعدل نمو سنوي يبلغ ١٠,٣%، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الإنفاق بالقيمة الإسمية من ٧٧٩,٥ مليار جنيه (بما يعادل ٤٧,٨ مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ١٠٢٧,٩ مليار جنيه مصري (بما يعادل ٦٠,٧ مليار دولار أمريكي) عام ٢٠٢٥.
- وتتوقع الوكالة أن أداء القطاع العائلي في مصر سيكون أفضل خلال السنوات الخمس المقبلة مدفوعاً بانخفاض التضخم والاستقرار السياسي، ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تنمو الطبقة المتوسطة في مصر بدرجة كبيرة خلال السنوات القادمة؛ حيث من المتوقع أن تمثل نسبة الأسر التي لديها دخل سنوي متاح (أكثر من ١٠ آلاف دولار

<sup>4</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=915&lang=ar>

<sup>5</sup> <https://enterprise.press/ar/stories/2022/01/03/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/>

<sup>6</sup> <https://alborsaanews.com/2022/01/02/1495644>

أمريكي) نحو ١١,٤% من إجمالي الأسر في عام ٢٠٢٥ مقابل ٥,٦% خلال عام ٢٠٢٢، الأمر الذي يشير إلى أن هناك فرصاً كبيرة لمصنعي الأغذية الذين يركزون على المنتجات الغذائية غير الأساسية بما في ذلك الأغذية المعبأة والحلويات واللحوم (المعبأة).

وأشارت إلى أن شركات الأغذية والمشروبات لديها حالياً فرصة لدخول السوق المصري أو تعزيز وجودها الحالي للاستفادة من آفاق النمو القوية على المدى الطويل بعد سنوات من ارتفاع التضخم، وأضافت أن الاستقرار الاقتصادي النسبي في مصر يعد بمثابة إشارة إيجابية للمستثمرين المحليين والأجانب في مجال الغذاء، وأعرب المستثمرون الأجانب عن اهتمام متزايد بعمليات الدمج والاستحواذ؛ مما يعكس تحسن الوضع الاقتصادي لمصر، فخلال السنوات الأخيرة شهدت مصر بالفعل زيادة طفيفة في الاستثمار؛ حيث أعلنت شركات الأغذية والمشروبات الكبرى مثل Kellogg's وCargill وPepsi وCoca-Cola عن خطط استثمارية طموحة.

### ● قناة السويس تحقق أعلى إيراد سنوي في تاريخها بـ ٦,٣ مليار دولار خلال ٢٠٢١.

أشار الفريق /أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس، أن إحصائيات الملاحة بالقناة خلال عام ٢٠٢١ سجلت أرقاماً قياسية جديدة وغير مسبوقة على مدار تاريخها، محققة أعلى إيراد سنوي في تاريخ القناة بلغ ٦,٣ مليار دولار، وأكبر حمولات صافية سنوية ١,٢٧ مليار طن متجاوزة بذلك كافة الأرقام التي تم تسجيلها من قبل.

وأوضح أن حركة الملاحة بالقناة خلال عام ٢٠٢١ شهدت عبور ٢٠٦٩٤ سفينة من الاتجاهين مقابل عبور ١٨٨٣٠ سفينة خلال عام ٢٠٢٠ بفارق ١٨٦٤ سفينة بنسبة زيادة قدرها ١٠%، كما بلغ إجمالي الحمولات الصافية ١,٢٧ مليار طن مقابل ١,١٧ مليار طن خلال عام ٢٠٢٠ بفارق ١٠٠ مليون طن بنسبة زيادة بلغت ٨,٥%.

وأضاف أن عائدات قناة السويس خلال عام ٢٠٢١ حققت زيادة كبيرة قدرها ١٢,٨% من حصيلتها إيراداتها بالدولار حيث سجلت عائدات القناة ٦,٣ مليار دولار مقابل ٥,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٧٢٠ مليون دولار.

وأكد الفريق /أسامة ربيع، على أن المؤشرات الخاصة بحجم التجارة العابرة لقناة السويس (متمثلة في الحمولات الصافية) نجحت في تخطي نسب الزيادة في معدلات نمو التجارة العالمية فعلى الرغم من أن نسبة الزيادة في حجم التجارة العالمية المنقولة بحراً خلال عام ٢٠٢١ وفقاً لبيانات شركة Clarksons بلغت ٣,٧% جاءت نسبة الزيادة في حجم التجارة العالمية المارة عبر القناة نحو ٨,٥%، كذلك زادت حجم تجارة الحاويات المارة بالقناة بنسبة ٧,٢% خلال عام ٢٠٢١ فيما بلغت نسبة الزيادة بحجم تجارة الحاويات عالمياً ٦% خلال نفس الفترة، وبلغت نسبة الزيادة في حجم تجارة البضائع الصب المارة عبر القناة ١٩,٥% مقابل ٤,١% وهي نسبة الزيادة العالمية في حجم تجارة البضائع الصب خلال عام ٢٠٢١.

وأشار إلى أن التقارير الملاحية خلال عام ٢٠٢١ رصدت زيادة كبيرة في معدلات عبور مختلف أنواع السفن مقارنة بعام ٢٠٢٠، حيث ارتفعت أعداد ناقلات الغاز الطبيعي المسال بنسبة ٣٦,٦% من ٦٨٦ سفينة عام ٢٠٢٠ إلى ٩٣٧ سفينة عام ٢٠٢١، وزادت سفن الحاويات العابرة للقناة بنسبة ١٠,١% ليصل إجمالي عددها ٥١٨٦ سفينة حاويات مقابل ٤٧١٠ سفينة خلال عام ٢٠٢٠.

وشدد على أن المؤشرات الخاصة بمعدلات الأداء خلال عام ٢٠٢١ تعكس نجاح السياسات التسويقية والتسويقية المرنة التي انتهجتها الهيئة في كسب ثقة المجتمع الملاحي، والتعامل بمرونة مع المتغيرات الحادثة في صناعة النقل البحري، في ظل تحديات أزمة فيروس كورونا المستجد، وهو ما أثمر عن تسجيل أعلى معدل جذب للسفن بواقع ٤٩٢٠ سفينة وتحقيق أكبر إيراد خاص بالسياسات التسويقية منذ تطبيقها بلغ ١,١ مليار دولار من إجمالي إيرادات القناة خلال عام ٢٠٢١، كما لعبت الجهود التسويقية بصفة عامة دوراً كبيراً في زيادة أعداد السفن التي تعبر القناة لأول مرة وتحقيق رقم قياسي غير مسبق بعبور ١٥٣٢ سفينة محققة إيراد قدره ٥٩٧,٦ مليون دولار.

وأوضح أن تلك المؤشرات غير المسبوقة تأتي بالتوازي مع تحقيق نتائج مباشرة على صعيد نتائج أعمال المحاور المختلفة لاستراتيجية التطوير الطموحة بالهيئة ٢٠٢٣ والتي يتصدرها تطوير المجرى الملاحي، لافتاً في هذا الصدد إلى إجمالي معدلات التكريك بمشروع تطوير القطاع الجنوبي للقناة والتي بلغت ٧,٦ مليون متر مكعب من الرمال المشبعة بالمياه حيث تم إزالة ما يقرب من ٦,٥ مليون متر مكعب من الرمال المشبعة بالمياه بمشروع ازدواج القناة بالبحيرات المرة الصغرى من الكم ١٢٢ ترقيم قناة إلى الكم ١٣٢ ترقيم قناة، كما تم إزالة ما يقرب من ١,١ مليون متر مكعب من الرمال المشبعة من المياه بمشروع التوسعة والتعميق من الكم ١٣٢ ترقيم قناة إلى الكم ١٦٢ ترقيم قناة.

وأضاف أن قناة السويس تعترم اعتماد آليات عمل وضوابط جديدة خلال العام الجديد تدعم الحفاظ على البيئة وتتماشى مع توجهات المنظمة البحرية العالمية "IMO" بتقليل الانبعاثات الكربونية عبر إقرار بعض الإجراءات الجديدة منها دراسة تقديم حوافز للسفن صديقة البيئة، وبحث سبل استخدام الطاقة المتجددة في تشغيل محطات المراقبة وعدداً من الوحدات البحرية بما يمكن معه إعلان قناة السويس "القناة الخضراء".

## ثالثاً: النشاط المالي

### التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

### التأجير التمويلي

#### ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### ● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل للمؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

## التمويل متناهي الصغر

### الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر: ٨

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

### جهاز تنمية المشروعات: ضخ ٦,٢ مليار جنيه لتمويل نحو ١٧٨ ألف مشروع خلال ٢٠٢١.

- أعلنت الدكتورة / نيفين جامع، وزيرة الصناعة والتجارة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، ضخ تمويلات بلغت ٦,٢ مليار جنيه لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية، مولت نحو ١٧٨ ألف مشروع مما أتاح نحو ٣٦٨ ألف فرصة عمل جديدة، وذلك خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١ (١١ شهراً) تم من خلالها تمويل مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية والقطاع الحيواني وقطاع المهن الحرة، وأضافت أن الشباب في الفئة العمرية من ٣٠ - ٤٠ سنة قد حصلوا على نسبة تصل إلى ٣٦% من هذا التمويل.
- وأشارت إلى إن الجهاز يعمل بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بالدولة لتنفيذ توجيهات القيادة السياسية بتوفير كافة أوجه الدعم لقطاع المشروعات الصغيرة وتوفير البيئة المناسبة لتشجيع المواطنين والشباب على الإقبال على ريادة الأعمال وإقامة مشروعات صغيرة جديدة تسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي من الخدمات والمنتجات المختلفة مما يسهم في تقليل الواردات ويدعم الاقتصاد الوطني وينتج الآلاف من فرص العمل لأصحاب هذه المشروعات والعاملين فيها، بالإضافة إلى تطوير وتمويل المشروعات القائمة لتحسين إنتاجيتها وقدرتها على استيعاب المزيد من فرص العمل.
- وأشارت أيضاً إلى أن الجهاز يعمل الآن بالتعاون مع مختلف أجهزة الدولة لتنفيذ توجيهات القيادة السياسية لتقديم المزيد من التيسيرات لقطاع المشروعات الصغيرة من خلال تفعيل قانون تنمية المشروعات ٢٠٢٠/١٥٢ ولائحته التنفيذية التي قام بإعدادها جهاز تنمية المشروعات بالتعاون مع ٢٥ جهة حكومية معنية بهذا القطاع وعدد من المؤسسات والجمعيات الأهلية بهدف تبسيط إجراءات تأسيس المشروعات الصغيرة واستخراج التراخيص الضرورية لإقامتها، بالإضافة إلى التعاون مع وزارة المالية في تطبيق الحوافز الضريبية التي سوف يبدأ العمل بها بداية من موعد تقديم الإقرارات الضريبية الجديدة.

<sup>8</sup> [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

<sup>9</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/1/1/%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%B6%D8%AE-6-2-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%86%D8%AD%D9%88%5601282>

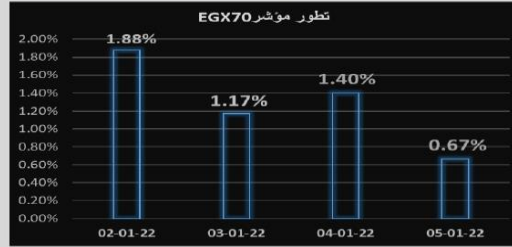
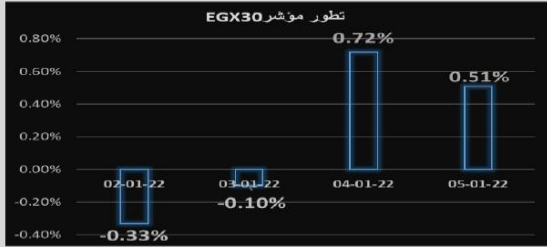


- وأكدت أن أصحاب المشروعات القائمة بدأوا بالفعل في التقدم لأفرع الجهاز بكافة المحافظات لاستصدار شهادة التصنيف بهدف الاستفادة من مختلف المميزات التي تقدمها أجهزة الدولة وفقا للقانون، حيث أصدرت وحدات الشباك الواحد بـ ٣٣ فرعاً للجهاز في كافة المحافظات ما يزيد على ٩ آلاف شهادة تصنيف ٧٣٢١ رخصة نهائية للمشروعات الجديدة، ٨٦٩٦ رخصة مؤقتة للمشروعات الجديدة ٣٨٩٩ بطاقة ضريبية، و ٥٠٣ سجل تجاري، ٣٣٠١ رقم منشأة.
- وأوضحت الدكتورة / نفين جامع، أن جهاز تنمية المشروعات قد بدأ في تنفيذ توجيهات القيادة السياسية بمساعدة المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي لتوفيق أوضاعها حيث يقوم الجهاز بإصدار رخص مؤقتة لهذه المشروعات تصل مدتها لخمس سنوات لمساعدتها على الاستقرار والاستمرار لحين انتهائها من توفيق أوضاعها وأشارت إلى أن أفرع الجهاز أصدرت حتى الآن ما يزيد على ألف رخصة نهائية لتوفيق الأوضاع و ٢٣٠٠ رخصة مؤقتة سيتم مساعدة أصحابها للتحويل للقطاع الرسمي.
- وأشارت إلى أن الجهاز استمر بالتعاون مع وزارات التعليم العالي والشباب والرياضة والقوى العاملة والتضامن الاجتماعي ومنظمة العمل الدولية في تقديم دورات تدريبية مجانية للمواطنين حيث تم تنظيم ٣٧٣ دورة تدريبية لتنمية مهارات ريادة الأعمال تم خلالها تدريب ما يزيد على ٨ الاف شاب وفتاة، لتعريفهم بمبادئ تأسيس المشروع الصغير وكيفية إعداد دراسة الجدوى وخطة العمل ومبادئ المحاسبة والإدارة المالية كما قام بتنظيم ٦٠٠ ندوة لزيادة الوعي بريادة الأعمال حضرها ما يزيد على ٢٨ ألف مواطن.
- وأضافت جامع أن الجهاز قام خلال نفس الفترة على الرغم من أزمة كورونا بتنظيم ١١٦ معرضاً شارك فيها ٤٠٩٠ عارضاً نجحوا في تحقيق مبيعات بلغت ١٥١ مليون جنيه بالإضافة إلى التعاقدات غير المباشرة التي قاموا بإبرامها كما تم تسجيل ما يزيد على ٢٦٠٠ مشروع في سجل الجهات الحكومية وشاركوا في مناقصات زادت قيمتها على ٣٥٣ مليون جنيه.
- وأشارت د/ نفين جامع، إلى دور الجهاز في المبادرة الرئاسية حياة كريمة لتطوير الريف المصري حيث أوضحت أن الجهاز قام بضخ تمويلات قاربت من ٩٠٠ مليون جنيهها خلال ذات الفترة، حيث تم تمويل ٣٢ ألف مشروع وتوفير ٦١ ألف فرصة عمل.
- وأضافت أن الجهاز ساهم في تنفيذ مشروعات كثيفة العمالة لتوفير فرص تشغيل للعمالة غير المنتظمة ولتوفير بيئة أفضل تساعد على التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر حيث قدم منحاً بلغت ٢٨٢ مليون جنيه لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب، وفرت حوالي ١٠٣ مليون يومية تشغيل للعمالة غير المنتظمة.

## الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

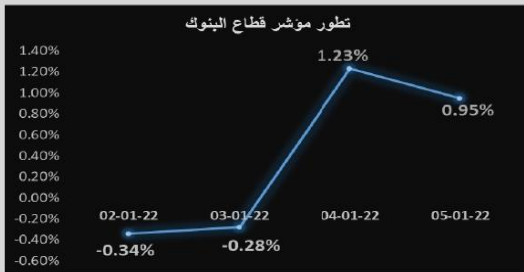


### تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



### تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

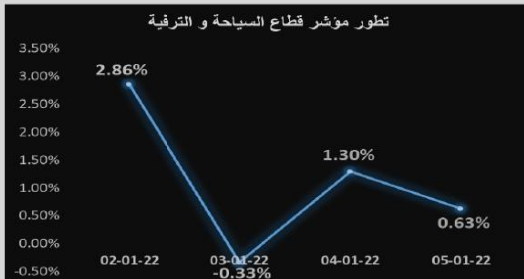
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة ٠,٥١% في نهاية تعاملات اليوم الأربعاء ٥ يناير ٢٠٢٢ مقارنةً بانخفاض بنسبة -٠,٣٣% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -٠,٦٧% مقارنةً بارتفاع بنسبة ١,٨٨% في بداية الأسبوع، وذلك لأن يوم الخميس الموافق ٢٠٢٢/١/٦، عطلة رسمية بمناسبة عيد الميلاد المجيد.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الأربعاء بنسبة ٠,٩٥% مقارنةً بانخفاض بنسبة -٠,٣٤% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -٠,٦٣% مقارنةً بارتفاع بنسبة ٢,٨٦% في بداية الأسبوع.



### فئات المستثمرين



## رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (1) يوضح تقرير منظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي، اللذان يوضحان تقدم مصر في مؤشر التغطية الصحية الشاملة:

